

وزارة الاستثمار**قرار رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩****وزير الاستثمار**

بعد الاطلاع على قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ؛
وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣ بإصدار اللائحة التنفيذية
لقانون سوق رأس المال وتعديلاتها ؛
وعلى قرارى وزير الاستثمار رقمى ٣٠١ ، ٣١١ لسنة ٢٠٠٦ ؛
وعلى اقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال بجلسته رقم (١٣) المنعقدة
بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٣ ؛

قرر :**(المادة الاولى)**

يستبدل بنصى المادتين رقمى (٢١١) ، (٢١٢) من اللائحة التنفيذية
الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣ لقانون سوق رأس المال
الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ، النصوص التالىان :

مادة (٢١١) :

يودع المتظلم من القرارات الإدارية الصادرة من الوزير أو الهيئة طبقاً لأحكام القانون
أو هذه اللائحة أو القرارات الصادرة تنفيذاً له خزينة الهيئة مبلغ ثمانية آلاف جنيه يرد إليه
إذا صدر قرار لجنة التظلمات لصالحه بعد خصم (١٠٪) منها كمصروفات إدارية .

مادة (٢١٢) :

تتحمل الهيئة بأتعاب لجنة التظلمات بواقع ألف وخمسمائة جنيه لرئيس اللجنة
على كل تظلم ، وألف ومائتين جنيه للعضو ، وذلك مع عدم الإخلال بحكم المادة (٦٦)
من هذه اللائحة ، ويحدد رئيس الهيئة أتعاب العاملين بمكتب التحكيم ولجنة التظلمات .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويُعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

تحريراً فى ٢٠٠٩/١/٢١

وزير الاستثمار

د/ محمود محيى الدين